Noor Abdul Karim SABRY ¹

**WHICH HAS NO EQUIVALENT IN THE WORDS OF THE
ARABS, AN APPLIED STUDY IN VERBS**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.25>

Research Article

Received:

10/10/2021

Accepted:

23/10/2021

Published:

01/11/2021

This article has been
scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This scientific paper aims to identify an important monastery that was established in the fifth century AD southeast of Jerusalem i.e. two centuries before the arrival of Islam. That monastery is:

Mar Saba Monastery: After Saint Saba (439-532 A.D.) who lived an ascetic life in a cave 15 kilometers southeast of Jerusalem over a valley that extends from the foothill of Mount Al-Tur in Jerusalem and runs into the Dead Sea. The Valley is mentioned in the Bible as "Kidron" while others call it "Yehushevat" or the Valley of Tears (People call it now Wadi Al-Nar or the Inferno Valley). Saint Saba was followed by other monks who lived in the surrounding caves. In 483 A.D. Saint Saba and his followers began to build a monastery in the place which became of its proximity to Jerusalem. It hosted a large number of monks from different denominations, and contained a distinguished library throughout history.

That monastery became a place of pilgrimages for travelers, researchers, and Jerusalem visitors over a period of sixteen centuries. It was also known for Christian pilgrims, since it hosted thousands of monks.

This study also aims to provide sufficient data about Saint Saba and his monastery. It also discusses how the monastery was developed throughout history, its pertinence to Jerusalem, and the role it played in attracting tourists and travelers to the Holy Land as well as in the cultural development in Jerusalem and the vicinity.

Key words: Equivalen, Verbs, Words of The Arabs.

¹ Dr. , Iraqi University, Iraq, noorsabrinoor@yahoo.com, <https://orcid.org/0000-0002-8794-2206>

ما ليس له نظير في كلام العرب، دراسة تطبيقية في الأفعال

نور عبد الكريم صبري²

الملخص

يدور هذا البحث حول صورة من صور القياس النحوي التي اعتمد عليها النحاة، وهي النظر وعدم وروده في كلام العرب، دراسة تطبيقية في باب الأفعال، والنظير هو المثل والمساوي للشيء، أي ما له مثل كما نقول: فلان نظيرك، أي مثلك، أما عدم النظير فهو في اصطلاح النحاة: عدم ورود نظير سماعي لمسألة نحوية في استعمال فصيح عن العرب ومعنى الاستدلال به: النفي لعدم وجود دليل الأثبات. ويعد من أدلة النحو المتفرقة التي لا تحصر كما أشار إلى ذلك السيوطي في كتابه الاقتراح، فالنظير يصحح الحكم النحوي وعدمه ينفيه، وقد أكثر النحويون من الاحتكام إليه، وتعددت أقوالهم الدالة على قبولهم ما له نظير وردهم ما ليس له نظير، ومن أقوالهم الدالة على ذلك قولهم: الحَمْل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له، وقولهم: ما لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية يكون فاسدًا، وغيرها..

وبعد البحث والاستقراء في كتب النحو الأصول، كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وغيرها.. وكتب الشروحات، كشرح ابن عقيل، وشرح التسهيل وغيرهما، استخلصت مسائل تخص ما ليس له نظير في بناء الفعل، ومسائل تخص التراكيب النحوية للفعل، وعرضت أهم الآراء التي ذكرها النحاة في تلك المسائل، من حيث تأييدهم أو ردّهم واعتراضهم لها، وبيان حجّتهم بعدم النظير وما مال إليه البحث بعد عرض تلك الآراء.

الكلمات المفتاحية: السماع، النظير، الأفعال، القياس، كلام العرب.

المقدمة:

يعدّ النظير صورة من صور القياس النحوي، وأصل من أصول النحو الذي اعتمد عليه النحاة في بناء قواعد العربية وتقوية مذاهبهم واختياراتهم، فنجد تعدد أقوالهم الدالة على قبولهم ما له نظير في كلام العرب وردّهم ما ليس له نظير، ومن خلال الاطلاع على كتب النحو الأصول، ككتاب سيبويه، والأصول لابن السراج، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وغيرها من كتب النحو.. نجد كثرة دوران هذا الدليل في كثير من المسائل النحوية، إذ كان له أثر بارز في الاحتجاج والترجيح والتضعيف، أو إبطال مذهب أو تأييده؛ ولأهمية هذا الدليل عند النحاة ولصلته بالسماع والقياس وهما أساس الاستدلال في النحو؛ وجب عليّ أن أكتب في هذا البحث عما ليس له نظير في كلام العرب، دراسة تطبيقية في باب الأفعال، وجاء البحث بعد هذه المقدمة بتمهيد أشرت فيه إلى التعريف بالنظير لغة واصطلاحاً، ومعنى الاستدلال بعدم النظير عند النحاة، وأعقبته بمبحثين: الأول منهما كان في دراسة المسائل التي تتعلّق ببناء الفعل، ممّا ليس لها نظير في كلام العرب، وتناولت في المبحث الثاني المسائل التي تتعلّق بالتراكيب النحوية للفعل والتي لا لها نظير لها أيضاً. وختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها، وأشرت إلى المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث. ومن الله التوفيق.

² د. ، الجامعة العراقية، العراق ، noorsabrinoor@yahoo.com

تمهيد:

النظير، لغةً: "المثْل، وقيل: المثل في كل شيء، وفلان نظيرك: أي مثلك ...، وقال الجوهري: ونظير الشيء مثله، وحكي أبو عبيدة: النظر والنظير بمعنى، مثل الند والنديد... والنظائر جمع نظيرة، وهو المثل، والشبه في الأشكال، والأفعال، والأخلاق والأقوال" (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 219/5).

واصطلاحاً: "هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه، نحو: استتار الضمير وعمله في الظروف والمصدر والحال" (الرماني، الحدود في النحو، 1989م، صفحة 41)، فمعناه أن يكون للشيء نظائر في بابه. والاستدلال بعدم النظير: هو "عدم ورود نظير سماوي لمسألة نحوية في استعمال فصيح عن العرب" (الرماني، الحدود في النحو، 1989م، صفحة 41).

وأشار السيوطي إلى أنَّ النَّظِير يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات، والنظير يصحَّح الحكم النحوي وأنَّ عدمه ينفيه (فجال، 1989)، فمع الدليل لا حاجة إلى الاستدلال بالنظير، وإنَّ وُجِدَ بعد قيام الدليل فهو للاستثناس، قال ابن جني: "أما إذا دلَّ الدليل فإنَّه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتَّاب، فإنَّه حكى فيما جاء على (فِعْلٍ)، (إِبْلًا) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير؛ لأنَّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنَّما هو للأنس به، لا للحاجة إليه. فأما إن لم يُقَمَّ دليلٌ فإنَّك محتاج إلى إيجاد النظير، ألا ترى إلى (عِزْوِيَّة) • لما لم يَقم الدليل على أنَّ واوه وتاءه أصلان، احتجت إلى التعليل بالنظير، فمَنَعْتَ من أن يكون (فِعْوِيَّة) لما لم تجد له نظيراً وحملته على (فعلية)؛ لوجود النظير، وهو: عفريت، ونفريت (ابن جني، صفحة 1/198). والشواهد كثيرة في كتب النحو تدل على تعويل النحويين على هذا الدليل واعتمادهم عليه.

المبحث الأول

في مسائل متعلّقة ببناء الفعل

- لا يوجد فعل على وزن (أَفْعَلَّ)

اتَّفَق البصريون والكوفيون على أنَّ وزن (أَحْقَوْف) و(أَعْدَوْدَن) على وزن (أَفْعَوْعَل)، ولا يجوز أن يكونا على وزن (أَفْعَلَّ) أو (أَفْعَلَّل) (سيبويه، 1403هـ، صفحة 75/4)، واستدلَّ الكوفيون بعدم وجود نظير ذلك في كلام العرب، فقالوا: "لأنَّه ليس في الأفعال ما هو على وزن (أَفْعَلَّ)" (الأنباري، 1407هـ، صفحة 791/2). وأشار سيبويه إلى هذا الدليل في حديثه عن ادغام (أَفْشَعَرَّ) و(أَظْلَمَّ)، فقال: "لأنَّه ليس في بنات الخمسة، مثل: (أَسْفَرَجَل)، ولا فعلُ البتَّة" (سيبويه، 1403هـ، صفحة 426/4). وبعد أن ذكر سيبويه الأمثلة في الأفعال لم يذكر (أَفْعَلَّ)، وذكر (أَفْعَوْعَل) ثم قال: "فهذا جميع ما أُلْحِقَ من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، مزيدة وغير مزيدة.. فما جاوَزَ هذه الأمثلة فليس من كلام العرب" (سيبويه، 1403هـ، صفحة 287/4).

ولو نظرنا في الأفعال نجد ما لم يذكره سيبويه من وزن (أَفْعَلَّ)، نحو: (أَهْرَمَعَ الرَّجُلُ) إذا تباكى، و(أَحْزَأَرَ) إذا استعدَّ للقتال، و(أَفْرَمَطَ) إذا غضب، و(أَظْرَمَسَ الليلُ) إذا أَظْلَمَ، وغير ذلك.. (السرقسطي، 1413هـ)، ممَّا يدلُّ على وجود هذا الوزن في كلام العرب.

- لا يوجد في الأفعال وزن (أَفْعَلَّل)

ذَكَرَ الرُّضِّي أنَّ سيبويه احتجَّ لعدم صحَّة جَعْل (أَعْدَوْدَن) على وزن (أَفْعَلَّل) بعدم النظير؛ لأنَّ (أَفْعَلَّل) لم يأت في كلام العرب، ولو جُعِلَ على هذا الوزن لأدَّى إلى وجود ما لا نظير له، فَوَجَبَ رَدُّه (الرضي، 1975م، صفحة 1/253).

* جاء في لسان العرب: 54/15: "وعزويت: فعلية، قال ابن سيده: وإنما حكمنا عليه بأنَّه فعلية لوجود نظيره وهو عفريت ونفريت، ولا يكون "فعويلاً" لأنَّه لا نظير له، قال ابن بري: جعله سيبويه صفة، وفَسَّرَه ثعلب بأنَّه القصير، وقال ابن دريد: هو اسم موضع".

ولم يصحّ سيبويه بذلك، لكن نجد إشارة منه في قوله: "ويفصلُ بين العينين بواوٍ ويُسَكَّنُ أَوَّلُ حَرْفٍ فيلزمه أَلْفُ الوصل، ويكون الحَرْفُ على (افْعَوْعَلت)..."، ولا يفصل بين العينين إلّا في هذا الموضع، ولا يكون الفصلُ إلّا بواوٍ، وذلك كقولك: (اغْدُوْدَن) و(مُعْدُوْدِن)" (سيبويه، 1403هـ، صفحة 4/285).
فقوله: "ولا يكون الفصل إلّا بواوٍ" يدلُّ على عدم إقراره ببناء (افْعَلْعَل)؛ لأنَّ الفصل فيه باللام.

- لا يوجد فعل للتعجب على وزن (فَعَل)

في إعراب (ما كان أحسن زيداً) ذهب أكثر النحويين إلى القول بزيادة (كان) بين (ما) التَّعْجِيبِيَّة وفعلها، والغرض من زيادتها هنا، هو بيان أنَّ الحُسْنَ كان فيما مضى، ف(ما) مبتدأ، و(أحسن زيداً) الخبر، و(كان) زائدة ملغاة كما في قولهم: (ما كان ضرب زيداً) (سيبويه، 1403هـ، صفحة 1/73).
أمّا الزَّجَاجِي فقد خالف النحويين في ذلك، فرأى بأنَّ (كان) ناقصة، وفيها ضمير عائد على (ما) المبتدأ، و(أحسن زيداً) هي خبر لكان، و(كان) مع اسمها وخبرها هي خبر (ما) (الزجاجي، 1404هـ، صفحة 103).
وردَّ أبو علي الفارسي على عدم صحة قول الزَّجَاجِي وغيره بأنَّ (كان) هنا غير زائدة، محتجاً بعدم وجود فعلٍ للتَّعْجِيب على وزن (فَعَل)، فقال: "والدَّلِيل على أنَّ الوجه الثاني، وهو أنَّ تكون (كان) غير زائدة، لا يجوز أنَّ فعل التَّعْجِيب على (أَفْعَل) دون (فَعَل)، فلو كان قولك: (كان) فعلٌ التَّعْجِيب لَوَجِبَ أن يكون على (أَفْعَل) دون (فَعَل).. ألا ترى أنَّك لا تجد فعلاً للتَّعْجِيب مبنياً على (فَعَل)" (الفارسي، 1983م، الصفحات 167-168). وبمثل هذا احتجَّ ابن السيّد (البطليلوسي، 1980م، صفحة 227)، وابن يعيش (ابن يعيش، د.ت، صفحة 7/150) وابن عصفور (ابن عصفور، د.ت، صفحة 1/585).

المبحث الثاني

في مسائل متعلقة بالتراكيب النحوية للفعل

- لا يوجد فعلٌ يتعدّى لأربعة مفعولين.

إذا عمل الفعل اللازم أو المتعدّي إلى فعل أو فعلين في الظرف المتصرف، فيجوز أن يتوسّع فيه فينصب على التشبيه بالمفعول به (الكبيسي و العاني، 2021)، فتقول: (اليومُ صُمِتَ) (سيبويه، 1403هـ، الصفحات 1/41-43)، وإذا تعدّى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل، وجاء بعده ظرف، نحو: (أَعْلَمَ اللهُ زيداً عمراً خيراً منك)، فأجاز سيبويه والأخفش نصبه على التَّوَسُّع تشبيهاً بالمفعوليّة (سيبويه، 1403هـ، الصفحات 1/41-43)، ونَسَبَهُ أبو حَيَّان لجمهور النحويين (الأندلسي، 1409هـ، صفحة 2/272)، ومنع ذلك ابن السَّراج وأبو علي الفارسي وابن عصفور وابن مالك وغيرهم. واحتجَّ أبو علي الفارسي في منعه ذلك، فقال: "إذا عدّيت الفعل إلى ثلاثة مفعولين، لم يجز إذا ذكّرت ظرفاً مع المفعولين أن تنصبه على الاتِّساع نصبُ المفعول به؛ لأنَّ الفعل يصير متعدّياً إلى أربعة مفعولين، وهذا لا نظير له، وإذا لم يكن له مثلٌ في كلامهم لم يجز" (الفارسي، 1983م، صفحة 1/487). وسبقه ابن السَّراج بالإشارة إلى هذا الاحتجاج، فقال: "ولا تقول: (اليومُ أنا مُعْلَمُ زيداً بشراً مُنطلقاً)؛ لأنّه لا يكون فعلٌ يتعدّى إلى أربعة مفاعيل فيُشَبَّه هذا به، وقد أجاز به بعضُ الناس" (ابن السراج، 1405هـ، صفحة 1/196). ووافقهم ابن مالك في ذلك فقال: "جواز تعدّي ذي ثلاثة إلى ظرف على أنّه مفعول به يستلزمُ مُشَبَّهاً دونَ مُشَبَّه به؛ لأنّه إذا فُعِلَ ذلك بما له مفعولٌ واحد ومفعولان، لم يعدم أصلاً يُحْمَلُ عليه بخلاف نصبه ما له ثلاثة، فإنّه يلزم منه فرعٌ لا أصل له، ومُشَبَّهٌ دونَ مُشَبَّه به، فَوَجِبَ منعه" (ابن مالك، 1410هـ، صفحة 2/246).

ونجد بعض النحويين ردّوا احتجاج المانعين بعدم النظير ورأوا بأنّه "لا مبالاة بعدم النظير، وإلّا لم يجز في اللازم إذا لم يعهد نصبه المفعول، وإنما جارٌ فيه لضربٍ مِنَ المجاز" (السيوطي، 1394هـ، صفحة 3/168).
وحجّة هذا الردّ قويّة؛ لأنَّ المانعين لنصبِ الظرف بعدَ نصبه ثلاثة مفعولين أجازوا نصبَ اللازم للظرف على التشبيه بالمفعول به، واللازم لا يجوز أن ينصب مفعولاً، وأشار سيبويه لهذه الحجّة فقال: "واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى

• ينظر: الأصول: 196/1، والمسائل البغداديات: 1/487، 503، والمقرَّب: 1/148، وشرح التسهيل: 2/246، والارتشاف: 2/272، والهمع: 3/169-168.

ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدّي، تعدّت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل.. لأنها لما انتهت صارت بمنزلة الذي لا يتعدّى" (سيبويه، 1403هـ، صفحة 41/1).

- لا نظير في كلام العرب من نصب المستثنى بفعل ونحوه في الكلام الموجب بما قبل (إلا).

اختلف النحاة في عامل نصب المستثنى في الكلام الموجب، نحو: (قام القوم إلا زيداً)، فقيل هو منصوب بما قبل (إلا) من فعل ونحوه، وهو قول سيبويه (سيبويه، 1403هـ). ونسب الأنباري للبصريين (الأنباري، 1407هـ)، واختاره الرّماني (الرماني، معاني الحروف، 1407هـ) وغيره.. وقيل أنه منصوب بتقدير: (إلا أن زيداً لم يقم)، وهو قول الكسائي (الأنباري، 1407هـ).

وردّ ابن مالك حجة سيبويه والبصريين هذه بعدم النظر فيها من وجهين، الأول حيث قال: "ويُبطّل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء، نحو: (قُبِضَتْ عشرة إلا أربعة إلا درهماً إلا رُبْعاً)؛ إذ لا فعل في المثال المذكور إلا (قُبِضَتْ)، فإذا جُعِلَ مُعَدّى بـ(إلا) لَزِمَ تعديته إلى (أربعة) بمعنى الحط، وإلى (الدرهم) بمعنى الجبر، وإلى (الرُبْع) بمعنى الحط، وذلك حكم بلا نظير له، فإنه استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد على معنيين متضادين" (ابن مالك، 1410هـ، صفحة 277/2). ووجه احتجاجه، أن الفعل إذا كان قبل (إلا) فيستعمل في الأول بمعنى الحط والتقص مما قبله، وفي الثاني بمعنى الجبر والإضافة، وبذلك يكون الفعل عامل فيهما بمعنيين متضادين وهذا لا نظير له. وبمثل هذا الاحتجاج احتج بدر الدين ابن مالك (ابن النازم، 1998م).

أما الوجه الثاني الذي احتج به ابن مالك بعدم النظر، قوله: "لو كُزِرَتْ (إلا) دون عطف في المعنى، نحو: (قاموا إلا زيداً إلا عمراً) فإن الثاني موافق للأول في المعنى، فلو جُعِلَا منصوبين بالفعل معدّى إليهما بـ(إلا)، لَزِمَ من ذلك عدم النظر؛ إذ ليس في الكلام فعل معدّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف فَوَجَبَ اجتنابه" (ابن مالك، 1410هـ، صفحة 277/2). وأجد أن احتجاج ابن مالك ضعيف في هذه المسألة؛ لأنّ تعدي الفعل إلى أسماء عدّة بحرف واحد دون عطف، وارد، وبه احتج وردّ أبو حيان على ابن مالك في هذه المسألة، وقال بأنّ الفعل يُعَدّى إلى شيئين بمعنيين مختلفين إذا كان الحرف صالحاً لذلك، ولا فرق بين المتضادين والمختلفين، ومثّل لتعدي الفعل بمعانٍ مختلفة بقوله: "رأيتُ زيداً بشيابه بالبصرة بقصدٍ مّي"، فالباء الأولى للمصاحبة، والثانية ظرفية، والثالثة سببية، وكلّها تتعلق بـ(رأيت) (أبو حيان الأندلسي، د. ت.).

وممن ردّ بعدم النظر في هذه المسألة المالقي، إذ احتج على الكسائي وردّ قوله بأنّ المستثنى منصوب على تقدير (إلا أن زيداً لم يقم)؛ لأنّ حذف (أن) وخبرها لا نظير له في كلام العرب (المالقي، 1405هـ).

- لا يوجد فعلٌ للتعجب يتعدّى لجملة تكون في موضع نصب.

في إعراب (كان) من نحو: (ما كان أحسن زيداً)، عدّ أكثر النحويين من مواضع زيادة (كان)، هو زيادتها بين (ما) التعجبية وفعلها، نحو: (ما كان أحسن زيداً)، وعَرَضُ زيادتها في هذا الموضع هو لبيان أنّ الحُسْنَ كان فيما مضى، ف(ما) على قولهم مبتدأة، و(أحسن زيداً) الخبر، و(كان) زائدة ملغاة عن العمل (سيبويه، 1403هـ). وخالف الزجاجي النحويين في ذلك، ورأى أنّ (كان) هي ناقصة في هذا الموضع، وفيها ضمير يعود على (ما) المبتدأة، وخبر كان، هو: (أحسن زيداً)، و(كان) واسمها وخبرها خبر (ما) (الزجاجي، 1404هـ). ونسب بعضهم هذا الرأي للجري والزجاج (الأندلسي، 1409هـ).

واحتج أبو علي الفارسي بعدم وجود النظر في هذه المسألة، وردّ على قول الزجاجي وغيره ممن ذهب إلى أنّ (كان) في هذا الموضع غير زائدة، فقال: "والدليل على أنّ الوجه الثاني -وهو أنّ تكون (كان) غير زائدة- لا يجوز أن فعل التعجب على (أفعل) دون (فعل)، فلو كان قولك: (كان) فعل التعجب، لَوَجَبَ أن يكون على (أفعل) دون (فعل)، ألا ترى أنّك لا تجد فعلاً للتعجب مبنياً على (فعل)" (الفارسي، 1983م، صفحة 167). وبذلك احتج ابن السيّد وابن يعيش وابن عصفور.. كما احتج أبو علي الفارسي بعدم وجود النظر بأنّ فعل التعجب إنّما يتعدّى إلى الأسماء المفردة فينصبها، نحو: (ما

• ينظر الأصول: 1/ 281، وشرح المفصل: 2/ 72، وشرح المباني: 176.
• ينظر: الحل في إصلاح الخل: 227، وشرح المفصل: 7/ 150، وشرح الجمل: 1/ 585.

أحسن زيدا)، ولم يقع في شيء منه موضع المفرد جملة في موضع نصب (الفارسي، 1983م)، فجملة (أحسن زيدا) في موضع نصب، عديم النظير فوجب رده.

كذلك أشار ابن يعيش إلى عدم وجود النظير في هذه المسألة، فقال: "وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون (كان) هنا غير زائدة.. وفيه بُعد؛ لأن فعل التعجب لا يكون إلا على (أفعل) منقولاً من (فعل)، فجعله على غير هذا البناء عديم النظير" (ابن يعيش، د.ت، صفحة 7/150).

ويرجح قول الجمهور أن زيادة (كان) بين المتلازمين لها نظائر في العربية، نحو زيادتها بين الفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والجار والمجرور (ابن السراج، 1405هـ)، فجعلها من هذا الباب أولى من الدخول فيما لا نظير له.

- لا يوجد فعل فاعله محذوف في قولهم (ضربتني وضربت زيدا).

اختلف النحاة في فاعل (ضربتني) في: (ضربتني وضربت زيدا)، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى القول بوجود فاعل مضمرة في (ضربتني) دل عليه المفعول في: (ضربتني زيدا) (سيبويه، 1403هـ). ورأى الكسائي أن الفاعل محذوف دون الحاجة إلى إضماره (العكبري، 1986م).

احتج ابن يعيش بعدم وجود النظير في رده على الكسائي بأن الفاعل في (ضربتني) محذوف دون إضماره، فقال: "وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم، فكان ما قلناه، وهو الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى، إذ كان له نظير في كلام العرب" (ابن يعيش، د.ت، صفحة 1/77).

وأشار سيبويه إلى هذا الدليل، فاحتج لوجوب الإضمار بأن الفعل لا يجوز أن يخلو من فاعل، فقال: "إذا أعملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل، لئلا يخلو من فاعل.. ولا يكون الفعل بغير فاعل.. لا يخلو الفعل من مضمرة أو مظهر مرفوع من الأسماء" (سيبويه، 1403هـ، صفحة 1/79).

ونجد عند بعض النحويين نظائر لقول الكسائي، منها (ابن مالك، 1410هـ)، قول الشاعر:

تَعَفَّقُ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ قَبَدَتْ تَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

(علقة الفحل، 1969م، صفحة 38)

ومن ذلك قول الشاعر:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا أَخَالُكَ رَاضِيًا

(المبرد، الكامل في اللغة والأدب، 1406هـ، صفحة 2/628)

ففي (يُرضيك) فاعل محذوف، ورد الجمهور هذا الرأي وقالوا: أما البيت الأول فإنه يُخرج على أن يكون ضمير الجمع عائداً بلفظ المفرد (ابن عصفور، د.ت). قال سيبويه: "فإن قلت: (ضربتني وضربت قومك) فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: (هو أكرم الفتیان وأحسنه)" (سيبويه، 1403هـ، صفحة 1/79). وكان ينبغي أن يقول: (أحسنهم)، فأجرى ذلك مجرى المفرد (ابن عصفور، د.ت).

أما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضاً؛ لاحتمال أن يكون أضمَر الفاعل لدلالة (راضياً) عليه، كآته قال: (لا يُرضيك مُرضٍ)؛ لأنّه قد علم من يعود إليه، فكآته قال: (لا يُرضيك أي شيء) (أبو علي الفارسي، 1408هـ، صفحة 2/505). وأيد ابن الشجري الكسائي، مُحْتَجّاً بقول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَخْبَسِ أَخْبَسِ

(ابن الشجري، 1413هـ، صفحة 1/372)

فقال: "حذف أحد الفاعلين من قوله: (أتاك أتاكَ اللّاحقون) يقوّي ما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل في باب اعمال الفاعلين، ألا تراه لو أضمَر الفاعل ولم يحذف لقال: (أتوك أتاكَ اللّاحقون)، أو: (أتاك أتاكَ اللّاحقون)" (ابن الشجري، 1413هـ، صفحة 1/372).

ومن النحويين من ردّ هذا القول بما ردّ به البيت الأول، أو أن هذا ليس من باب التنازع أصلاً، بل هو من باب تكرير وتأكيّد الفعل (ابن عصفور، د.ت).

وثمرّة الخلاف في هذه المسألة بين سيبويه والكسائي، فيما إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، سيبويه يضمّر الفاعل فيقول: (ضربوني وضربت قومك) و(ضرباني وضربت أخويك)، دون إضمار. أما الفراء فحجّته في منعه هذا الأسلوب فهي أن فيه إضماراً قبل الذّكر، وهو ممتنع (ابن يعيش، د.ت).

وقوله مردود؛ لثبوت هذا الأسلوب في كلام العرب، كما نقل سيبويه عنهم قولهم: (ضَرَبْتُ قومك) (سيبويه، 1403هـ). وقد وردَ عن العرب الإضمار قبلَ الذِّكْرِ في مواضع عدَّة، على شريطة التفسير، نحو إضمار الشأن والقصة (سيبويه، 1403هـ)، كما نقلَ ابنُ مالك عن الفراء أنَّه أجاز هذا الأسلوب بشرط ذكر الفاعل متأخراً، نحو: (ضَرَبْتُ قومك) (ابن مالك، 1410هـ).

- لا يوجد فعلٌ يتغيَّر لفظُهُ دونَ معناه إذا جاءت بعده أدوات جزم (لم) و(لما).

إذا دَخَلَتِ الأداتان (لم) و(لما) على الفعل المضارع قَلَبَتْ معناه إلى المُضَي، فقولك: (يقوم زيد) هو للحال والاستقبال، فإذا دخلت (لم) و(لما) وقلت: (لم يَقُمْ زيدٌ)، فيكون المعنى في الماضي (الرماني، معاني الحروف، 1407هـ)، ورأى الجزولي وغيره أنَّ الفعل المضارع بعد (لم) و(لما) كان ماضي اللفظ، ولما دخلت عليه الأداتان غَيَّرَ لفظه إلى المضارع دون معناه (الجزولي، د.ت). ونُسِبَ هذا القول لسيبويه (الأندلسي، 1409هـ)، ودَهَبَ المبرد وابن السراج والرماني وأبو علي الفارسي وغيرهم، إلى أنَّ الفعل المضارع إذا دَخَلَتْ عليه (لم) و(لما)، تغيَّرَ معناه إلى المُضَي دونَ لفظه (المبرد، المقتضب، د.ت)، وهو ظاهر قول سيبويه كما أشار المرادي (المرادي، 1413هـ).

وفي الاحتجاج بعدم النظر في هذه المسألة، احتجَّ أبو علي الشلوين لعدم صحَّة قولهم أنَّ (لم) و(لما) تصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه، فقال: "وأما قوله: • وله (أي للفعل الماضي) قرينتان تصرفان لفظه إلى المُبْهِم دونَ معناه، وهما (لم) و(لما) الجازمتان، وهذا وإن كان قد قال به غيره فإنَّه لا نظير له، والأوَّلُ أن يُقالَ في (لم) و(لما) الجازمتان: إنهما تصرفان معنى المبهمة إلى الماضي (ربما) و(لو)" (الجزولي، د.ت، صفحة 460/2)، وأوضح ابن مالك هذا الاحتجاج حيث قال: "والأوَّلُ • قولٌ ضعيف لا نظير له، والثاني هو الصحيح؛ لأنَّه نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد (لو) و(ربما) و(إذا)، كقول الله تعالى: [ولو يؤاخذ الله النَّاسَ بظلمهم ما تركَ عليها من دابةٍ] (سورة النحل: 61)، وكقوله تعالى: [وإذا تقول للذي أنعمَ الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك] (سورة الأحزاب: 37)" (ابن مالك، 1410هـ، الصفحات 27-28). وبمثله احتجَّ المرادي (المرادي، 1413هـ).

ووجه الاحتجاج بعدم النظر في هذه المسألة، أنَّه لا يوجد فعلٌ في العربيَّة يتغيَّر لفظه دونَ معناه إذا جاء بعده حرف، بخلاف تغيَّر المعنى فهو نظير تغيَّر المضارع بعد (لو) و(إذا)، فلفظُهُ للمضارع ومعناه للمُضَي، وهذا احتجاج قويٌّ على هذا الرأي، والله أعلم.

وقد احتجَّ أصحاب القول الأوَّل بأمرين: الأوَّل، أنَّك إذا ناقضتَ مَنْ أوجِبَ قيام زيد، فقال: (قام زيدٌ)، قلت: (لم يَقُمْ)، ووجه المناقضة تكون بإدخال أداة التقي على القول المراد نفيه، فلو قال: (زيدٌ قائمٌ) وأردتَ نقضَ قوله لقلت: (ما زيدٌ قائمٌ) (أبو حيان الأندلسي، د.ت). الثاني: أنَّ صَرَفَ التغيُّر إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأنَّ المحافظة على المعنى أولى، فالألفاظ خادمة للمعاني (أبو حيان الأندلسي، د.ت).

وتلك الحجَّتان ضعيفتان؛ لأنَّ نقض الكلام ونفيه يعتمد على المعاني لا على الألفاظ، والاحتجاج بعدم وجود نظير له في العربية كافٍ لردِّهما.

- لا يوجد فعلٌ مُضَمَّر دونَ مفسِّرٍ ولا عوض.

اتَّفَقَ النحويون على أنَّ المصدر مِنْ (أن) وما دَخَلَتْ عله بعد (لو)، نحو: (لو أنَّك جئتني لأكرمُكَ) في موضع رفع (ابن هشام الأنصاري، 1412هـ) (ابن هشام الأنصاري، 1412هـ)، واختلفوا في رفعه، فرأى سيبويه أنَّه مرفوع بالابتداء، فقال: "تقول: (لو أنَّه ذاهب لكان خيراً)، ف(أن) مبنية على (لو) كما كانت مبنية على (لولا)، كأنك قلت: (لو ذاك)، ثمَّ جعلتَ (أن) وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيل وإن كانوا يبنون على (لو) غير (أن) (سيبويه، 1403هـ، صفحة 121/3)، وقال في موضع آخر: "(و(لو) بمنزلة (لولا)، ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى (أن)، نحو: (لو أنَّك ذاهب)" (سيبويه، 1403هـ، صفحة 139/3)، ونُسِبَ ابنُ عصفور هذا القول لبعض البصريين (ابن عصفور، د.ت)، ورجَّحه هو وابنُ مالك (ابن مالك، 1410هـ).

- يقصد الجزولي.
- يريد قول الجزولي ومن تبعه.

أما المبرّد فقد خالف سيبويه ورأى أنه مرفوع بفعلٍ مقدّرٍ تقديره ثبت أو وقع (المبرّد، المقتضب، د.ت)، ونسب ابن هشام إليه بأنّه جَوَز الوجهين (ابن هشام الأنصاري، شرح قصيدة كعب بن زهير، د. ت)، ونسب بدر الدين ابن مالك قول المبرّد للأخفش (ابن مالك، 1410هـ)، كما نسبته المرادي للكوفيين (المرادي، 1413هـ). ووافق المبرّد، ابن السراج والزجاج وغيرهم •.

واحتجّ ابن مالك بعدم وجود النظر في هذه المسألة في ردّه على قول المبرّد ومن وافقه برفع (أنّ) وما دخلت عليه بفعلٍ مُضمّر تقديره (ثبت)، فقال: "وما ذهب إليه • هو الصحيح، فإنّ إضمار فعل دون مفسّرٍ ولا عوض لا نظير له" (ابن مالك، 1410هـ، صفحة 2/40)، وجعل بدر الدين نظير ذلك بما اتّفق عليه النحويون من إضمار (ثبت) بعد (ما) من قولهم: (لا أكلّمه ما أنّ في السّماء نجماً)، (لا أفعله ما أنّ حراء مكانه) (ابن مالك، 1410هـ). ومن ذلك جعل ابن هشام أيضاً إضمار (كان) بعد (أن) و(لو)، نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم: (التمس ولو خاتماً من حديد) (البخاري، 1978، صفحة 9/205).

وأرى أنّ ما ذكره ابن مالك غير كافٍ بالردّ على المبرّد ومن وافقه في رفع (أنّ) وما دخلت عليه بعد (لو) بـ(ثبت) مقدّرة دلّ عليها ما تقتضيه (أنّ) من التأكيد والثبوت، وبخاصّة مع ثبوت إضمار الفعل دون مفسّرٍ عندما يدلّ عليه السياق؛ لذا قال بدر الدين عن هذا القول: "وهو أقرب إلى القياس ممّا ذهب إليه سيبويه" (ابن الناظم، 1998م، صفحة 711).

واحتجّ المبرّد ومن تابعه بأنّ (لو) لا يليها إلّا الفعل ظاهراً أو مقدّراً؛ وذلك لأنّها تشارك حروف الجزاء في ابتداء الفعل وجوابه، فظهوره نحو: (لو جئتني لأكرمتك)، وإضماره نحو قوله تعالى: [قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي] (سورة الإسراء: 100)، فكذلك يكون الحكم على (أنّ) وما دخلت عليه، فإنّ في ذلك إبقاء لـ(لو) على الاختصاص بالفعل ولا حاجة لإخراجها من هذا بدون دليل (المبرّد، المقتضب، د.ت)، على أنّ تقدير (ثبت) أو (وقع) تدلّ عليه (أنّ) لما فيها من معنى الثبوت (ابن هشام الأنصاري، شرح قصيدة كعب بن زهير، د. ت).

وشبه سيبويه وقوع (أنّ) بعد (لو) مقدّرة باسم، والأصل فيها أن لا يقع بعد (لو) إلّا الأفعال، بقوله: (مررت بذئ تسلم)، فوّقعت (تسلم)، وهو فعل، بعد (ذئ)، والموضع هو موضع اسم (سيبويه، 1403هـ). وذكر ابن مالك وغيره أنّ سيبويه شبه وقوع (أنّ) بعد (لو) بوقوع (غدوة) منصوبة بعد (لذن)، برغم أنّ ما بعدها يكون مجروراً (ابن مالك، 1410هـ).

الخاتمة

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، وهي:

- احتكم النحاة إلى عدم النظر عند انعدام الأدلة القياسية والسماعية.
- عند وجود الدليل العقلي أو النقلي على صحة القاعدة لم ينظروا إلى وجود النظر أو عدمه، وإنما يُذكر من قبيل الاستئناس به، وإن اجتمع النظر والدليل فهو الغاية.
- ممّا سبق نستطيع أن نقول إنّ عدم النظر ليست من العلل والتي يعتمد عليها عند إثبات القاعدة النحوية، وإنما يلجأ إليها في عند رفض القاعدة، وأنّ الدليل العقلي والقياس متى وجد، لا ينظر إلى عدم النظر وإنّ ذلك بوزن ليس له مثال في العربية، ولم تذكره العرب.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن السراج. (1405هـ). الأصول في النحو (المجلد الأول). (عبد الحسين الفتلي، المحرر) بيروت: مؤسّسة الرسالة.
ابن الشجري. (1413هـ). أمالي ابن الشجري (المجلد الأول). (تحقيق: محمود محمد الطناحي، المحرر) مصر: مكتبة الخانجي.

ابن الناظم. (1998م). شرح ألفية ابن مالك. (تحقيق: عبد الحميد السيّد، المحرر) بيروت: دار الجيل.

ابن جني. (د. ت). الخصائص (المجلد الرابعة). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

• الأصول: 270-269/1، ومعاني الحروف: 101، والجنى الداني: 279.
• يريد سيبويه.

- ابن عصفور. (د.ت). شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: د. صاحب جعفر ابو جناح، دون ذكر الدار. (صاحب أبو جناح، المحرر)
- ابن مالك. (1410هـ). شرح التسهيل (المجلد الأول). (تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد البدوي، المحرر) دار هجر.
- ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب (المجلد الثالثة). بيروت: دار صادر.
- ابن هشام الأنصاري. (1412هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعراب (المجلد الأولى). (تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، المحرر) دار الفكر.
- ابن هشام الأنصاري. (د. ت). شرح قصيدة كعب بن زهير. (تحقيق: محمد محيي الدين حميد، المحرر) دار الفكر.
- ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب.
- أبو البركات الأنباري. (1407هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف. (محمد محيي الدين، المحرر) بيروت: دار الفكر.
- أبو القاسم الزجاجي. (1404هـ). الجمل في النحو (المجلد الأول). (تحقيق: علي توفيق الحمد، المحرر) الأردن: دار الامل.
- أبو حيان الأندلسي. (1409هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب (المجلد الأولى). (تحقيق مصطفى النماس، المحرر) مصر: مطبعة المدني.
- أبو حيان الأندلسي. (د. ت). التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. (تحقيق: دكتور حسن هنداي، المحرر) دمشق: دار القلم.
- أبو علي الفارسي. (1408هـ). الشعر (المجلد الأولى). (تحقيق: محمود الطناحي، المحرر) مصر: مكتبة الخانجي.
- أبو علي الفارسي. (1983م). المسائل المشككة المعرفة بالبغداديات. (تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، المحرر) بغداد: مطبعة العاني.
- الجزولي. (د.ت). المقدمة الجزولية في النحو. (تحقيق: شعبان عبد الوهاب، المحرر) السعودية: مطبعة أم القرى.
- الرضي. (1975م). شرح الشافية. (محمد نور الدين و محمد الزفزاف، المحرر) بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية.
- الرماني. (1407هـ). معاني الحروف (المجلد الثانية). (تحقيق: عبد الفتاح الشلي، المحرر) السعودية: مكتبة الطالب الجامعي.
- الرماني. (1989م). الحدود في النحو. (تحقيق: مصطفى جواد، المحرر)
- السرقسطي. (1413هـ). الأفعال. (تحقيق: حسين محمد شرف، المحرر) القاهرة: المطابع المنيرية.
- السيوطي. (1394هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، المحرر) الكويت: دار البحوث.
- العكبري. (1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (المجلد الأولى). (تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، المحرر) دار الغرب الإسلامي.
- المالقي. (1405هـ). رصف المباني في شرح حروف المعاني (المجلد الثانية). (تحقيق: أحمد محمد الخزاط، المحرر) دمشق: دار القلم.
- المبّرّد. (1406هـ). الكامل في اللغة والأدب (المجلد الأولى). (تحقيق: محمد الدالي، المحرر) مؤسسة الرسالة.
- المبّرّد. (د.ت). المقتضب. (محمد عبد الخالق عضيمة، المحرر) عالم الكتب.
- المرادي. (1413هـ). الجنى الداني في حروف المعاني (المجلد الأولى). (تحقيق: فخر للالدين قباوة، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- سورة الأحزاب: 37. (بلا تاريخ).
- سورة الإسراء: 100. (بلا تاريخ).
- سورة النحل: 61. (بلا تاريخ).
- سيبويه. (1403هـ). الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط3، 1403هـ. (المجلد الثالثة).
- (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المحرر) عالم الكتب.
- عبد الله البطليوسي. (1980م). الحل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل. (تحقيق: سعيد سعودي، المحرر) بغداد: دار الرشيد.

- علقمة الفحل. (1969م). ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام الشنتمري. (تحقيق: لطفي الصقّال، المحرر) دمشق: دار الكتاب العربي.
- محمد إسماعيل البخاري. (1978). صحيح البخاري. لبنان: دار المعرفة.
- محمود فجال. (1989). الإصباح في شرح الاقتراح (المجلد الأول). دمشق: دار القلم.
- محمود فوزي الكبيسي، و أحمد صفاء العاني. (1, 3, 2021). من نظرية العامل إلى نظرية الفاعل. rimak، صفحة 9. doi:http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.3-3.20